الأعلى للقضاء يشكر الأمير تقديراً لدعم سموه لاستقلاليته

«تقدم المجلس الاعلى للقضاء» من حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد باسمى آيات الشكر والعرفان تقديراً لدعم سموه للسلطة القضائية وحرصه على استقلالها وما وجه به من مواصلة رئيس المجلس الاعلى للقضاء لعمله في محراب العدالة تحقيقا للصالح العام.

الصباح المجلة
العدد 1377 - السنة الخامسة
الخميس 18 ذو القعدة 1433 - الموافق 4 اكتوبر 2012
Thursday 4 October 2012 - No.1377- 5th Year

في ضوء تعذر عقد جلسات المجلس وعدم اكتمال النصاب القانوني اللازم لها

الحكومة ترفع مرسوم حل مجلس 2009 لصاحب السمو

العبدالله: اللجوء لـ«الدستورية» لتجنيب الدولة أي فوضى قانونية أو إرهاق سياسي قد يترتب عليه وجود فراغ تشريعي

سمو الشيخ جابر المبارك مترئسا اجتماع مجلس الوزراء

جانب من اجتماع المجلس

- حريصون على مقتضيات المصلحة الوطنية العليا التي تستوجب ضمان شرعية أعمال الدولة
- استندنا في مرسوم الحل إلى نص المادة «107» من الدستور
- تعزيز الممارسة الديمقراطية السليمة الكفيلة بتحقيق أهدافها في إطار نصوص الدستور
- رفعنا المرسوم تلبية للرغبة السامية لسمو الأمير بضرورة الإسراع باستئناف مسيرة العمل البرلماني

وافق مجلس الوزراء على مشروع مرسوم بحل مجلس الامة ورفعه إلى سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد في ضوء تعذر عقد جلسات المجلس لعدم اكتمال النصاب القانوني اللازم لعقدها استنادا إلى المادة 107 من الدستور.

وكان المجلس اطلع خلال اجتماعه الاستثنائي في قصر بيان أمس برئاسة سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء على الرسالة التي رفعها رئيس مجلس الامة جاسم الخرافي إلى سمو الأمير والتي يشير فيها الى تعذر تنفيذ ما قضت به المحكمة الدستورية بحكمها الصادر في 20 يونيو 2012 في خصوص عقد المجلس لجلساته لعدم اكتمال النصاب القانوني اللازم لعقدها.

وأكد مجلس الوزراء حرصه على مقتضيات المصلحة الوطنية العليا التي تستوجب ضمان شرعية أعمال الدولة وتعزيز الممارسة الديمقراطية السليمة الكفيلة بتحقيق أهدافها في إطار نصوص الدستور وروحه بما يكرس الوحدة الوطنية ويحقق كل ما يحفظ امن الوطن واستقراره لتحقيق الازدهار والتقدم.

وأكد وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله بأن مجلس الوزراء رفع المرسوم تلبية للرغبة السامية لسمو الأمير بضرورة الاسراع باستئناف مسيرة العمل البرلماني في ضوء ما كشف عنه حكم المحكمة الدستورية الصادر في 25 سبتمبر 2012 باعادة الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الامة والتي كان اللجوء اليها لتجنيب الدولة ومؤسساتها أي فوضى قانونية أو ارهاق سياسي قد يترتب عليه وجود فراغ تشريعي وذلك بعد أن حرص مجلس الوزراء على اتخاذ جميع الاجراءات الدستورية والقانونية الكفيلة بتنفيذ حكم المحكمة الدستورية الصادر في 20 يونيو 2012.

وأوضح العبدالله في تصريح لـ«كونا» ان مجلس الوزراء استند في مرسوم الحل الى نص المادة «107» من الدستور «ونظرا الى تعذر امكانية عقد جلسات مجلس الامة بسبب عدم اكتمال النصاب».

وتنص المادة المذكورة على «للامير أن يحل مجلس الامة بمرسوم يبين فيه أسباب الحل على أنه لا يجوز حل المجلس لذات الاسباب مرة أخرى.. واذا حل المجلس وجب اجراء الانتخابات للمجلس الجديد في ميعاد لا يجاوز شهرين من تاريخ الحل فإن لم تجر الانتخابات خلال تلك المدة يسترد المجلس المنحل كامل سلطته الدستورية ويجتمع فورا كان الحل لم يكن وينستمر في أعماله الى أن ينتخب المجلس الجديد».

الحجرف يجري تدويراً للمديرين والمراقبين

أجرى وزير التربية د. نايف الحجرف تدويرا شاملا لجميع مدراء الادارات المركزية والمراقبين حيث شمل التدوير جميع المدراء والمراقبين من دون استثناء ويأتي التدوير ضمن خطة الوزير للنهوض بالعمل وتجديد الدماء.

وشمل التدوير نقل كل من: مدير مكتب الوزير جاسم بوحمد كمدير للشؤون الإدارية في منطقة حولي التعليمية، ومدير إدارة الصيانة إبراهيم الخريم الذي نقل إلى مدير إدارة التصميم والإنشاءات، ونقل مدير إدارة التصميم والإنشاءات يسرا القحطاني إلى مدير إدارة الصيانة. وشمل التدوير أيضا نقل مدير إدارة الخدمات العامة وليد الغيث إلى مدير إدارة الشؤون الإدارية في منطقة مبارك الكبير التعليمية، ونقل مدير إدارة المعهد الديني حمد بن ثاني إلى مدير إدارة التربية الخاصة ونقل مدير إدارة التربية الخاصة دخيل العنزي إلى مدير إدارة المعهد الديني، ونقل مراقب الشؤون الإدارية رجاء بوعركي إلى مراقب الشؤون الإدارية في منطقة الأحمدي التعليمية، ونقل وفاء العوضي إلى مراقب الاختبار في قطاع الشؤون الإدارية، ونقل مراقب الاختبار منال الشطي إلى مراقب في منطقة حولي التعليمية ونقل عبدالله العيسى إلى مراقب شؤون التعيينات في قطاع الشؤون الإدارية.

د. نايف الحجرف

الكويت قدمت تقريراً عن مجابهة الصحة لـ«الإيدز»

القاهرة - «كونا»: قدمت دولة الكويت امس تقريرا مرحليا حول كيفية تنفيذ الاستراتيجية الاقليمية للاعوام «2011-2015» لمجابهة القطاع الصحي لفيروس مرض نقص المناعة المكتسبة «ايدز» وذلك خلال اعمال الدورة الـ59 للجنة الاقليمية لشرق المتوسط التابعة لمنظمة الصحة العالمية.

أكدوا أنه القرار الأمثل رغم تأخره ودعوا إلى سرعة الدعوة للانتخابات

ترحيب نيابي بمرسوم حل مجلس 2009: الإرادة السامية التقت بإرادة الشعب

عمار العجمي

مسلم البراك

عادل الدمخي

عبداللطيف العميري

قال عضو مجلس امة 2012 المبطل عمار العجمي ان حل مجلس الأمة 2009 هو استحقاق وطني وثلاثة فيه ارادتي الأمة والحكم الدستوري.

وقال العجمي لـ «الصباح» أعتقد أن صاحب القرار هو صاحب السمو أمير البلاد، وسموه يقرأ الساحة جيدا ولم يخرج عن خيار الأمة، وهو حل مجلس الأمة 2009.

واضاف العجمي أن المكان الأمثل لمناقشة موضوع الدوائر هو بيت الأمة ومن خلال توافق الجانب التنفيذي والتشريعي على الخروج بنظام انتخابي يخدم البلد في السنوات المقبلة، وخلص إلى القول عدا ذلك اعتقد أنه مضيعة للوقت.

من جانبه أكد النائب مسلم البراك أن مجلس الخزي والعار مجلس 2009 ذهب إلى مزبلة التاريخ غير ماسوف عليه رغم محاولات بعض أطرافه اعادة الحياة إليه.

وأضاف عبر حسابه في «تويتر» أن كتلة العمل الشعبي تطالب بسرعة إصدار مرسوم الدعوة للانتخابات القادمة وفق نظام توزيع الدوائر وآلية التصويت الحالية وتؤكد على ان إرادة الأمة هي التي تنتصر في النهاية دائما.

من جانبه قال عضو مجلس أمة 2012 المبطل عادل الدمخي أعجب من رئيس وأعضاء مجلس أمة يطالبون بانتهاك حقوق الأمة عن طريق مطالبة السلطة بمراسيم ضرورة لتعديل النظام الانتخابي الذي هو حق خالص للمجلس.

وقال النائب فيصل المسلم من حسابه على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» أن مرسوم حل مجلس الفساد استحقاق تأخر تنفيذه وهو أقل من الواجب.

وأضاف المسلم أن كتلة التنمية تطالب باصدار مرسوم بالدعوة لانتخاب مجلس جديد وفقا للقوانين القائمة».

وقال النائب السابق عبداللطيف العميري أن أي مرسوم ضرورة بتعديل نظام التصويت سيعرض المجلس القادم للطعن والبطلان وتذكر وزير الإعلام بتصريحه بأن الحكومة تريد حماية ارادة الناخبين.

واضاف العميري أن مراسيم الضرورة مقيدة بضوابط وشروط وليست سلطة مطلقة وذلك بنص المادة 71 من الدستور ومرسوم الضرورة بتعديل نظام التصويت مخالف لصريح الدستور، مبينا بأن الصوت الواحد سيعيد سلبيات الانتخاب مثل نقل الاصوات والشراء وسيكون الطرح الانتخابي محصور لفئات قليلة وبتعد عن الطرح العام.

وتساءل العميري «هل يعقل ان يكون غالبية الشعب الكويتي بمختلف تياراته السياسية وكتله النيابية في كفه ورئيس مجلس الامة في كفة أخرى؟».

- العجمي لـ الصباح: صاحب القرار هو الأمير وسموه يقرأ الساحة جيدا
- البراك: نطالب بسرعة الدعوة للانتخابات القادمة وفق نظام توزيع الدوائر الحالي
- الدمخي: أتعجب ممن يطالبون بتعديل النظام الانتخابي وانتهاك حقوق الأمة
- العميري: تعديل نظام التصويت سيعرض المجلس القادم للطعن أيضا